

النخب السياسية ودورها في عملية الانتقال الديمقراطي: قراءة في التجربة التونسية ما بعد 2010

Political elites and their role in the process of democratic transition: A reading in Tunisia's post-2010 experience

عبد الفتاح سويد^{1*}، المكي دراجي²

¹ جامعة حمّة لخضر، الوادي، (الجزائر)، Soud2011@gmail.com

مخبر السياسات العامة والخدمة العمومية

² جامعة حمّة لخضر، الوادي، (الجزائر)، mekkiderradji@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/ 12/31

تاريخ قبول النشر: 2023/12/ 30

تاريخ الاستلام: 2023/10/01

ملخص:

تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه النخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي، وذلك عبر دراسة التجربة التونسية بعد 2010، نظرا للأهمية التي تلعبها النخب السياسية في الدفع أو عرقلة مسار الانتقال الديمقراطي. ففي الوقت الذي تتمسك فيه النخب الحاكمة بالحكم تسعى النخب المعارضة إلى إحداث تغيير في قواعد العملية السياسية مما يهدد بقاء النخب التقليدية لذلك فإن فهم ديناميات الصراع بين مختلف النخب السياسية في سياق الحراك السياسي التونسي سيساعد على تحليل علاقات القوة بين مختلف النخب ويعتبر متغيرا تفسيريا مهما من أجل فهم مسارات الانتقال الديمقراطي في تونس.

الكلمات مفتاحية:

النخب السياسية؛ الانتقال الديمقراطي؛ تونس؛ المرحلة الانتقالية.

Abstract:

This study examines the role played by political elites in the democratic transition process by examining the Tunisian experience after 2010. Due to the importance played by political elites in pushing or obstructing the path of democratic transition. While the ruling elites are clinging to power, the opposition elites seek to bring about a change in the rules of the political process, which threatens the survival of the traditional elites, so understanding the dynamics of the conflict between the various political elites in the context of the Tunisian political movement will help to analyze the power relations between the various elites and is an important interpretive variable in order to understand the paths of democratic transition in Tunisia.

Keywords:

Political Elites; Democratic Transition; Tunisia; Transition.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر عملية الانتقال الديمقراطي عملية معقدة بطبيعتها، حيث تحكمها مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية تشكل مسارها ونتائجها، وعليه لا يمكن ربط عملية الانتقال الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط، لأن طبيعة المتغيرات متشابكة فمنها ما يرجع لطبيعة البنى (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، والبعض الآخر يرتبط بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم واستراتيجياتهم.

وقد بينت الأحداث الأخيرة في السياق العربي أهمية دور النخبة في عملية الانتقال الديمقراطي فهي ضامنة لعملية الانتقال السلمي خاصة النخبة الحاكمة التي بدورها تريد البقاء في السلطة والحفاظ على مصالحها في حين تحاول النخب المعارضة لها افتكاك مقاليد الحكم، لهذا فالعلاقة بين النخب القديمة الحاكمة والنخب الجديدة تساهم في الدفع أو في عرقلة عملية الانتقال الديمقراطي، وعلى ضوء ذلك سيتم فحص التجربة التونسية والتركيز على دور النخب فيها من خلال طرح الإشكالية التالية: ما طبيعة الدور الذي أدته النخب التونسية في عملية الانتقال الديمقراطي ما بعد 2010؟

وستحاول الدراسة تمهيد درب الإجابة على هذا السؤال انطلاقاً من العناصر التالية:

1. النخبة التونسية وموقفها من حدث الانتقال الديمقراطي.
 2. المرحلة التأسيسية وبناء التوافقات الوطنية بين النخب التونسية.
 3. تفاعلات النخب التونسية مع الأحداث ما بعد الانتخابات الرئاسية 2019.
 2. النخبة التونسية وموقفها من حدث الانتقال الديمقراطي: في يوم 17 ديسمبر 2010 أقدم الشاب "محمد البوعزيزي" على عمل بئس وهو إحراق نفسه نتيجة المضايقات وحالة الظلم والقهر التي كان يعيشها كل شباب تونس، إلا أن هذا الحادث أصبح العامل المؤسس للثورة التونسية، حيث كرس تلاقي الغضب الشعبي مع تنامي الحراك السياسي والاجتماعي ودخول الشباب الحقل السياسي ومع حالة العزلة التي تعيشها السلطة والتفكك الأمني ليؤذن باندلاع احتجاجات مجتمعية تشارك فيها كل الفئات وتمس كل البلاد.¹
- ومن خلال ما حدث دخلت النخبة التونسية على الخط من خلال إصدار بيانات المساندة وإبداء حالة من التعاطف مع عائلة البوعزيزي.

1.2: توجهات النخب مع حدث الثورة التونسية:

بعد الإطاحة بالرئيس "بن علي" وجدت النخبة التونسية نفسها أمام تحد مؤسساتي بشأن التكيف السياسي والقانوني لملء الفراغ الناجم عن رحيل الرئيس وكيفية إدارة المرحلة الانتقالية. وهو ما أسفر عن تعدد التصورات بخصوص الاستحقاقات السياسية، والمؤسسات الدستورية اللاحقة.

على أساس وجود توجهين رئيسيين، توجه قاده المتظاهرون في الشارع، والنخب المعارضة والذي دفع بضرورة تأسيس مشروعية جديدة، تتوافق مع الواقع السياسي والقانوني الجديد، وذلك بوضع مجلس تأسيسي منتخب يضع الإطار الدستوري، ويؤسس للانتقال إلى نظام سياسي جديد، من أجل إعادة بناء المؤسسات وتحديد المشروعية الدستورية والسياسية على أسس ديمقراطية جديدة.²

أما التوجّه الثاني حاول الحفاظ على المؤسسات الموجودة وضرورة الإصلاح وبالتالي دفع نحو إعادة تدوير النظام السياسي القائم والبقاء ضمن الشرعية الدستورية القائمة ممثلة في دستور 1959، ضمن مفهوم الشغور الوارد بالفصل 57 من الدستور، أي حصر ما وقع من مظاهرات والتي أدت إلى رحيل الرئيس، في الاستحقاق الانتخابي يتمثل في انتخاب رئيس جديد للجمهورية في أجل أدناه خمسة وأربعون يومًا، وأقصاه ستون يومًا من تاريخ تولّ رئيس مجلس النواب مهمة رئيس الدولة بصفة مؤقتة.³

وضمن هذا السياق رُسمت خريطة المسار الانتقالي ضمن خطّين رئيسيين هما:⁴

- مواكبة الانتقال بضمان الإدارة الانتقالية للمرحلة مع تفكيك مؤسسات النظام السياسي القديم.
- تأسيس الانتقال ببناء النصوص والمؤسسات الجديدة والدائمة.

وهنا يمكن الإشارة إلى حالة الاتفاق بين النخب السياسية التونسية باختلاف توجهاتها الإيديولوجية (الاسلامية أو العلمانية) أو موقفها من النظام السابق (موالية أو معارض له) على تمسكها بالمرجعية الدستورية كآلية للانتقال السلمي للسلطة من النظام القديم إلى النظام الجديد، ضمن المناخ التعددي الجديد. حتى تضمن حالة من الانتقال الديمقراطي وعدم الوقوع في الفراغ السياسي للبلاد. وما يلاحظ أن ذلك الفراغ في السلطة ملأته في البداية قوى وشخصيات محسوبة على النظام السابق. إلا أنه جرى توافق بين نخب النظام القديم المتبقية والمعارضة على تجاوز ذلك.⁵ بإقرار مجموعة من الهيئات والمؤسسات الانتقالية، ضمن الشرعية الدستورية وأخرى تتمتع بالشرعية الثورية بهدف الحفاظ على المسار الانتقالي.

2.2 المؤسسة العسكرية ودورها في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس: اتسمت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في تونس منذ تأسيس الدولة بسيطرة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية، نتيجة دور الجيش الثانوي في الحركة الوطنية، وهو ما جعل الرئيس بورقيبة يقلص من حجم المؤسسة العسكرية ويفقد دورها، خاصة مع موجة الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية في ستينيات القرن العشرين وهذا ما أدى إلى إبعاد المؤسسة العسكرية عن دوائر صنع القرار في النظام السياسي، واقتصرت مهامها في الدفاع عن السيادة الوطنية، ومساندة السلطة الحاكمة في الأزمات التي واجهت البلاد.

ومع تولي "بن علي" الحكم ذو الخلفية العسكرية، أعاد تسمية مجلس الدفاع الوطني الذي شكله بورقيبة ليصبح مجلس الأمن القومي وضم لتشكيلته اثنين من ضباط الجيش.⁶ وشغل الضباط مناصب وزارية في الدولة محسوبة

على المدنيين حتى أصبحت تشكيلة مجلس الأمن القومي كلها عسكرية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وأصبح الجيش أكثر تأثيراً في الشأن العام.⁷

إلا أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية ونظام "بن علي" لم تدم طويلاً، بسبب حادثة الانقلاب المزعومة والمفبركة - وهذا باعتراف المسؤولين المشاركين في التحقيق بأنه لم تكن أي مؤامرة ولا اجتماع بين ضباط الجيش وقادة النهضة - ومن بعد تلك الحادثة توترت العلاقة بين نظام "بن علي" والمؤسسة العسكرية، وتبنى "بن علي" سياسة الإهمال والتهميش والتحجيم مع المؤسسة العسكرية، وإبعادها عن الشأن العام، وحصر دورها في قضايا الدفاع المدني، في مقابل ذلك قام بتقوية الأجهزة الأمنية ومنحها صلاحيات واسعة، حتى أنه ضعف من ميزانية وزارة الداخلية ما نسبته 165% من وزارة الدفاع.⁸ وبدأ التركيز على الأمن الداخلي والحرس الجمهوري على حساب الجيش، ما جعل من تونس دولة بوليسية.⁹

ومن خلال ما سبق يتضح أن الجيش لم يكن مت دخلاً في الشأن السياسي بحكم سياسة الرئيس "بوقريعة" و"بن علي" تجاه المؤسسة العسكرية من خلال إبعادها عن الشأن العام. وسياسة التهميش والتحجيم خاصة في عهد "بن علي"، وظل الجيش مهتماً بالمهام المنوطة به.

ومع اندلاع الأحداث في تونس وامتدادها على كامل البلاد، وتحول مطالبها من اجتماعية إلى سياسية، من أجل إسقاط النظام، والذي حاول هذا الأخير توظيف كل وسائل القمع التي بحوزته من أجل البقاء، وإجهاض الحركة الاحتجاجية. وأمام التدهور الأمني، وتسارع الأحداث، وقع نشر الجيش لأول مرة في محافظتي سيدي بوزيد والقصرين بهدف حماية المنشآت والبنى التحتية.¹⁰

ومع تسارع الأحداث بدأت القوات العسكرية تأخذ مواقعها داخل تونس العاصمة وضواحيها، وما تم ملاحظته أن قوات الجيش لم تكن معها أسلحة ثقيلة، ما يعني أن ليس لها القدرة على الحسم الميداني، إضافة إلى إنزال مصفحات تابعة للحرس الوطني ونشر القوات الخاصة في العاصمة، وهو ما فهم على أنه توجس للنظام السياسي في تسليم العاصمة إلى الجيش، مخافة مسايرته الحركة الاحتجاجية، ويكون له الدور الحاسم في تغيير الوضع السياسي القائم.¹¹

ويوم قبل رحيل "بن علي" أصدرت أوامر للجيش بالانسحاب من العاصمة، وهو ما تم تفسيره على سيطرة علاقة الشك بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية، إلا أن الجيش أعاد بسط قواته داخل تونس وضواحيها وبعثاد عسكري ميداني، وبعد هروب "بن علي" قامت القوات المسلحة بإعلان مطار تونس منطقة عسكرية، وإغلاق المجال الجوي التونسي، وهو ما جعل الجيش في مواجهة الحرس الوطني خاصة بعد إيقاف مدير الأمن الرئاسي، ومع انتشار عمليات القنص والفوضى والنهب التي تسببت فيها بعض الأجهزة الأمنية، ومع اختيار المنظومة الأمنية قام

الجيش بتعاون مع لجان الأحياء في استرجاع الأمن وهو ما تم بالفعل وأصبح الجيش يضطلع بالمهام الأمنية في العاصمة وكامل التراب الوطني.¹²

ويتضح مما سبق أن انخياز الجيش للشعب كان خيارا حاسما في نجاح الثورة، وأسهم في الحفاظ على الدولة وعلى الجيش ذاته، واعتبار أن عصيان الجيش لأوامر السلطة السياسية نوع من الانقلاب العسكري، إلا أنه لم يؤدي إلى تغيير النظام، بل الثورة هي التي أطاحت بالنظام، رغم أهمية موقفه في نجاح الثورة التونسية.¹³ حيث كان له الدور الإيجابي وأجبر السلطة السياسية على التنحي واستجاب لمطالب الجماهير المطالبة برحيلها.¹⁴

ومن خلال ما سبق يتضح أن النخبة العسكرية كان لها دور أساسي في حماية الثورة التونسية وقد صرح رئيس الأركان بأن الجيش حامي الثورة ولن يخرج عن الدستور.

وهنا يلاحظ أن الجيش لم تكن له أطماع سياسية في الحكم، بل قام خلال الفترة الانتقالية التي تلت سقوط نظام "بن علي" بتأمين العملية الانتخابية، وبروزه كفاعل سياسي وأمني في البلاد.

3.2 الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني: أجمع المتابعون للتحوّل السياسي في تونس منذ بدايته إلى إسقاط نظام "بن علي"، أن هذا التحوّل كان دون قيادة سياسية واضحة، بل أنه فاجأ كل النخب السياسية من أحزاب ومجتمع مدني وتنظيمات وحتى النظام السياسي نفسه. ومع ذلك يرى البعض أن الأحزاب والتنظيمات السياسية راسخة في تونس وأنها ساهمت في صناعة المشهد التحولي وشاركت كل مساراته، بأفرادها وكوادرها، دون تنظيمها وهيكلتها الرسمية، أو قياداتها الفعلية للمشهد.¹⁵

الأحزاب السياسية: لم تكن الأحزاب التونسية على موعد مع التحوّل السياسي في تونس، إلا أنه لا يعني أنها لم تشارك في عملية الانتقال الديمقراطي، فقد كانت أنشطة مناضليها واضحة في كل المدن من خلال صياغة الشعارات وتوجيه الجماهير، وقيادة المظاهرات. ويمكن توضيح مساهمتها من خلال التمييز بين تيارين من خلال الموقف من مجريات عملية الانتقال الديمقراطي، حيث يتميز الأول بخطابه الثوري والراديكالي، أما الثاني فتميز بالطرح الإصلاحي وذلك على سبيل المثال وليس الحصر.

اتجاه القطيعة: مثل هذا الخطاب حزبان أساسيان وهما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب العمال، حيث تبنى حزب المؤتمر منذ 2005 خطابا يدعو إلى القطيعة مع نظام "بن علي"، واعتبر أن لا حل مع التعامل معه، إلا الانتفاضة الشعبية، واعتبر الحزب في خضم الأحداث، وقبل رحيل بن علي.¹⁶ أن تونس تؤسس لمرحلة ما بعد بن علي، ودعا الشباب وكل القوى لتكثيف الاحتجاجات السلمية بمطلب واحد وهو رحيل "بن علي"، وربط رحيله بعودة السلم لتونس.¹⁷

أما حزب العمال الشيوعي فاعتبر أن حركة الاحتجاجات التي انطلقت من سيدي بوزيد لن تتوقف وهي مرشحة إلى الامتداد لأن مطالب الاحتجاجات هي مطالب كل المدن، وهي مشاكل عامة.¹⁸ واعتبر الحزب أن نظام

الحكم بحاجة إلى تغيير جوهري وشامل، قصد وضع حد للاستبداد والفساد. وأصبحت مواقفه أكثر تطرفا مع الأحداث والمظاهرات، واعتبر أن البلاد دخلت مرحلة جديدة، مشروطة برحيل "بن علي" وحل مؤسساته وتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات تؤسس لدستور جديد وجمهورية جديدة، ومع تطور الأحداث واستعمال العنف من طرف النظام، ناشد الحزب المعارضة السياسية بنزع الشرعية عن النظام وأن تنخرط في المقاومة من أجل تحطيم الدكتاتورية.¹⁹

اتجاه الاستمرارية: سنين في هذا الاتجاه موقف حزبين، وهما الحزب الديمقراطي التقدمي، وحركة التجديد اللذين انخرطا في الحكومة المؤقتة، فالحزب الديمقراطي التقدمي طالب الحكومة بعد اندلاع الأحداث بإطلاق كل المعتقلين وفتح حوار مع الحكومة، كما طالب الحكومة بإجراء إصلاحات هيكلية في النظام السياسي من خلال ندوة وطنية حول الإصلاح السياسي والاجتماعي تشارك فيها كل الأحزاب السياسية، والهيئات المدنية.²⁰ واعتبر الحزب أن التحول السياسي الذي حدث في تونس يعبر عن " أزمة ثقة عميقة تفصل بين الشعب والحكم، وعن تطلع الشعب إلى التغيير السياسي والقطع نهائيا مع نظام الحزب الواحد والحكم الفردي " واعتبر أن الحل يكمن في إقالة الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، وتجدد الإشارة إلى أن الحزب شارك في حكومة "محمد الغنوشي" المؤقتة التي تلت هروب "بن علي".²¹

أما عن حركة التجديد لم تختلف في مواقفها عن مواقف الحزب الديمقراطي التقدمي، حيث طالب الحزب الحكومة بمراجعة الخيارات والسياسات في قضايا التنمية والتشغيل، وتوجهت إلى رئيس الجمهورية ببدء من أجل اتخاذ قرارات تضمن سلامة المواطنين وعدم استعمال القوة والإسراع في تشكيل لجنة لتقصي الحقائق.²² ودعته أيضا إلى عقد اجتماع تشارك فيه كل القوى دون استثناء من أجل تشخيص الأزمة، ومع تطور الأحداث دعت الحركة القوى الفاعلة إلى اتخاذ مواقف حاسمة وتوحيد الصفوف لمواجهة القمع، والاسراع بتنظيم ندوة وطنية للتحول الديمقراطي للخروج من الأزمة وبلورة بديل لنظام الحكم.²³

ويتضح مما سبق ذكره أن الجماهير كانت أكثر جذرية من النخب السياسية في مطالبتها بإسقاط النظام، على عكس النخب التي انقسمت بين تيار يرى بضرورة القطيعة مع نظام "بن علي" وتيار آخر يدعو للاستمرارية والإصلاح.

النقابات ومنظمات المجتمع المدني: سنتطرق لموقف الاتحاد التونسي للشغل والهيئة الوطنية للمحامين في الأحداث. **الاتحاد العام التونسي للشغل:** يعد الاتحاد فاعلا رئيسيا في الحياة السياسية منذ الاستقلال وطرفا فاعلا في إدارة الصراع الاجتماعي مع السلطة، وكانت العلاقة بين النقابة ونظام "بن علي" محل نقد واستنكار من الكثير من النقابيين مما عرضهم للتهميش والطرده من النقابة وهذا ما يفسر مشاركة الأطر النقابية الوسطى والجهوية للاحتجاجات والمظاهرات منذ بدايتها، دون مشاركة المكتب الوطني للنقابة الذي كان عند اندلاع الأحداث خارج الحراك الشعبي

بل كان ضده.²⁴ ما يعني أن الاتحاد التونسي للشغل لم يكن داعما للحركة الاحتجاجية في بدايتها، وحتى بياناته الاعلامية كان يهادن فيها السلطة، ففي بيانه الأول عند اندلاع الأحداث تحدث عن حق الشغل والتشديد على ضرورة تجنب الحلول الأمنية، ودعا إلى عقد حلقات حوار جهوية ووطنية للقضاء على عوامل التوتر.²⁵ بقيت القيادة النقابية تتابع الأحداث من خلال الحياد واللاموقف، في حين كانت النقابات الجهوية ومناطق الداخل التي بدأت بها الأحداث، تنظم المظاهرات وتعطي للاحتجاجات الاجتماعية منحى سياسيا مع باقي الفواعل الاخرى.

وأمام تطور الأحداث وتوسع الاحتجاجات أفقيا من خلال انتشار الثورة في كامل التراب التونسي وعموديا من خلال انتقال الشعارات من مطالب اجتماعية إلى مطالب سياسية تنادي برحيل النظام، لم يكن من السهل على قيادة الاتحاد اتخاذ موقف من الأحداث، ومع زيادة الضغط تغير موقف الاتحاد وسمح للمكاتب المحلية بتنظيم إضرابات على مستواها. وهكذا توالى الإضرابات إلى أن أعلن الاتحاد في بيانه يوم 13 جانفي "أن ما يحدث في تونس هو ثورة شعبية وأن الرئيس "زين العابدين بن علي" هو الذي يتحمل المسؤولية".²⁶ ومع هروب الرئيس "زين العابدين بن علي" عبر الاتحاد عن قبول المشاركة في الحكومة المؤقتة، واشترط أن تكون خالية من أسماء محسوبة على النظام السابق، إلا أن تشكيلة الحكومة ضمت أفراد من النظام السابق، ما أجاج الحركة الاحتجاجية، وأدى بتراجع الاتحاد عن قرار المشاركة فيها.²⁷

وبعد تغير موقف الاتحاد العام التونسي للشغل علامة فارقة في مساره، ليحتل موقع فاعل أكثر في إدارة الوضع السياسي الانتقالي، مما كان له الاثر في إسقاط النظام السياسي لبن علي وحتى حكومة "الغنوشي". وقد أدى الاتحاد التونسي للشغل دورا مهما بعد الأحداث من خلال تبنيه مواقف وتحركات من أجل الحفاظ على منجزات التحول السياسي، وشكل مظلة شرعية للقوى السياسية في ظل غياب القيادة السياسية.²⁸ **النقابة الوطنية للمحامين:** اتسم دور المحامون بالثورة التونسية من خلال مهماتهم الحقوقية حيث تبنوا الدفاع عن الموقوفين، وشاركوا في الاحتجاجات، وبرز دورهم أكثر من خلال مشاركتهم في المظاهرات بزيهم الرسمي، إضافة إلى تنظيمهم وقفات احتجاجية في كامل المحاكم التونسية مطالبين بإطلاق الحريات، واستقلال القضاء، ومعتبرين عن تضامنهم مع مطالب الشعب، وهو ما عرضهم للاعتداء من طرف قوات الأمن، ما أدى بالهيئة إلى الانضمام إلى الإضراب العام يوم 14 جانفي.²⁹

إضافة إلى دورهم الحقوقي، تبنوا مطالب الثوار من خلال تحويلها إلى عرائض وتقديمها للقضاء، وعلى سبيل المثال تقدم مجموعة من المحامين في رفع شكاوى وعرائض قانونية أمام المحاكم، تخص رموز الفساد والنظام السابق، وملاحقة الذين أجزموا في حق الشعب.³⁰ إضافة إلى دورهم الإرشادي من خلال حلقات النقاش والحوار والإجابة عن الأسئلة التي كانت تطرح بخصوص نظم الحكم والعدالة الانتقالية، وعن مفهوم المجلس التأسيسي والمؤسسات

الدستورية، وهو ما ساهم في بلورة فكرة انتخاب مجلس تأسيسي فيما بعد والذي انبثقت عنه مؤسسات المرحلة الانتقالية ودستور تونس.³¹

من خلال ما سبق يتضح أن دور المحامين لم يقتصر على مشاركتهم للاحتجاجات والمظاهرات بل برز دورهم أكثر بما يتوافق مع مهنتهم، وهو المرافعة عن الموقفين، وكذا ملاحقة رموز الفساد والاستبداد من خلال تقديم الشكاوى للمحاكم، إضافة إلى الدور التوعوي الذي قاموا به في توعية الشباب عن دور المجلس التأسيسي والهيئات الدستورية. ويمكن القول أن الانتقال الديمقراطي في تونس ساهمت فيه جميع النخب من أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني ونقابات عمالية ومهنية، ومؤسسة عسكرية، وحتى نخب داخل النظام السياسي نفسه. حيث ساهم كل فاعل بطريقته وبإمكاناته، رغم أن حدث الانتقال تميز بالعفوية وعدم وجود القيادة السياسية.

3. المرحلة التأسيسية وبناء التوافقات الوطنية بين النخب التونسية: ستتطرق في هذا المحور إلى دور النخب التونسية في المرحلة التأسيسية بعد رحيل الرئيس التونسي الأسبق "بن علي"، بدءاً من انتخابات المجلس التأسيسي، وإقرار الدستور، وإدارة الحوار الوطني، والانتهاه بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2014.

يجمع أغلب الأطراف في تونس أن مصير البلاد مرتهن بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، للخروج من حالة الفراغ الدستوري والحكم المؤقت، والانتقال إلى مرحلة الشرعية الانتخابية بعد الشرعية التوافقية.³² وفي يوم 2 مارس 2011 أعلن رئيس الجمهورية التونسية المؤقت عن إجراء انتخابات يوم 24 جويلية 2011 من أجل اختيار ممثلي المجلس الوطني التأسيسي، وأصدر مجموعة من القرارات تخص تعليق العمل بدستور 1959 وحل مجلسي النواب والمستشارين وهو ما نص عليه القرار رقم 582 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011 المتعلق بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي،³³ وبعد يومين أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن عدم إمكانية إجراء الانتخابات قبل 16 أكتوبر 2011، متعلقة بوجود عدة إشكالات من شأنها التأثير في نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، في ظل حالة الفراغ المؤسساتي والوضع الأمني الهش.³⁴ وهو ما نتج عنه حالة من الانقسام في الرأي العام بين النخب السياسية بين مؤيد ومعارض للقرار.

وبعد أسبوعين من الحوار بين النخب السياسية أعلن "الباجي قايد السبسي" تحديد يوم 23 أكتوبر 2011 موعداً جديداً لإجراء الانتخابات، وهو ما يعني أن الحوار والتوافق السياسي بين النخب القديمة والجديدة، هو السائد في إدارة المشهد السياسي بدل التفرد والصدام. وهو ما يؤكد على دور النخب السياسية في قدرتها على إدارة صراعاتها السياسية ببرغماتية تساهم في دفع عملية الانتقال الديمقراطي.

أبرزت نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عن حكم التحالف الثلاثي الذي ضم حركة النهضة وحزبين علمانيين، ما جعل باقي القوى العلمانية التي بقيت خارج الائتلاف تشكل معارضة لإفشال الحكم الجديد، إضافة إلى بقايا الحزب الحاكم ونخب النظام القديم التي لم تقتنع بهذا التحالف وبقيت خارجه.³⁵ مما ولد حالة من

الاستقطاب السياسي زادت حدته خاصة مع عمليتنا اغتيال لم تكشف خلفياتهما لمعارضين بارزين هما "شكري بلعيد" و"محمد البراهمي"، كادت أن تعصف بعملية الانتقال الديمقراطي خاصة مع وجود حراك واسع معارض لحكم (الترويك) والخوف من المجهول لو تمسكت فيه النخبة الحاكمة (حركة النهضة) بالحكم بالأغلبية، أو حتى انقلاب عسكري لو كان للجيش التونسي أطماع سياسية.³⁶ وهو ما يؤكد على دور النخبة في عملية الانتقال الديمقراطي.

وفي ظل هذا الاستقطاب السياسي الحاد برزت أهمية وجود نخبة اجتماعية منظمة واسعة الانتشار تمثلت في الاتحاد العام التونسي للشغل والذي كان قادرا على جمع النخب السياسية وإدارة مسار الحوار الوطني مع باقي الفواعل التي قادت الحوار حرصا على تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد وعدم عودة النظام القديم.³⁷ حيث قادت مسار الحوار الوطني من مشاورات ومفاوضات أدت بتونس إلى حالة من الاستقرار السياسي ودفع عملية الانتقال الديمقراطي بعد أن تعثرت، وقد جاءت مخرجات الحوار الوطني كالآتي:³⁸

- تشكيل حكومة كفاءات وطنية برئاسة السيد "مهدي جمعة".
- الانتهاء من كتابة الدستور والمصادقة عليه وذلك بأغلبية أعضاء المجلس الوطني التأسيسي أي 200 صوت من أصل 217.
- تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- إنجاز قانون الانتخابات.

وبعد المصادقة على الدستور ووفق خارطة الحوار الوطني، تم اجراء الانتخابات التشريعية يوم 26 أكتوبر 2014 والدورة الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية من 28 نوفمبر الى 21 ديسمبر 2014.

ويمكن هنا إضافة أهمية وعي نخب المعارضة سابقا (النهضة) والتي انتقلت للحكم ونُخب النظام السابق(حزب نداء تونس) والتي أصبحت في المعارضة، وقدرتهما على المساومة والتوصل إلى حلول وسط تساهم في دفع عملية الانتقال الديمقراطي، حيث أن (حركة النهضة) تدفع نحو تبني نظام ديمقراطي تكون فيه خارج السجون، ومدركة أن الأغلبية البرلمانية في مرحلة انتقالية هشة دون وجود تأييد من داخل جهاز الدولة وبلا نخب سياسية واقتصادية لا تكفي لتحقيق الانتقال الديمقراطي، في حين أن حزب (نداء تونس) يريد التواجد في المشهد السياسي من أجل الحفاظ على مصالحه.³⁹ وهو ما ساهم في استكمال عملية الانتقال الديمقراطي وتشكيل مشهد سياسي ما بعد انتخابات 2014 عزز من حالة الاستقرار السياسي والاستقرار المؤسساتي حافظه فيه تونس على تحقيق أول انتخابات بعد إقرار الدستور الذي توافقت فيه كل النخب التونسية، وهو ما يمكن استنتاجه أن النخب التونسية أدركت في هذه المرحلة أنها بين خيارين إما العودة للنظام القديم أو تبني العملية الديمقراطية فاخترت العملية الديمقراطية.

1.3 الأزمة الدستورية وشغور منصب الرئيس: ب وفاة الرئيس "الباجي قايد السبسي"؛ تم تأمين انتقال سلس للسلطة، حيث أولت الهيئة الوقتية لمراجعة دستورية القوانين حالة الشغور، كما نص عليه الفصل 84 من الدستور التونسي، وجاء فيه أنه في حالة وفاة الرئيس وشغور منصب الرئاسة تجتمع المحكمة الدستورية، وتبلغ رئيس مجلس نواب الشعب الذي يتولى مهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه تسعون يوما. وهو ما تم بسلاسة، حيث أدى رئيس مجلس الشعب "محمد الناصر" اليمين الدستورية كرئيس مؤقت للدولة. وقامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بضبط مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية كما ينص عليه الدستور، حيث قامت الهيئة بتقديم موعد الاستحقاقات الرئاسية تماشيا مع الفصل 84 من الدستور في أجل أدناه 45 يوما وأقصاه 90 يوما،⁴⁰ وهو ما يعني أن النخب التونسية استطاعت في هذه المرحلة تجاوز الأزمة الدستورية وشغور منصب الرئيس بسلاسة، وكانت لها القدرة على الدفع بانتقال السلطة وفق الدستور.

4. تفاعلات النخب التونسية مع الأحداث ما بعد الانتخابات الرئاسية 2019:

مع انتخاب "قيس سعيد" رئيسا لتونس وهو الرئيس الثاني بعد اعتماد الدستور، والذي حدد مهام رئيس الجمهورية في صلاحيات الخارجية والدفاع والأمن القومي. تكون تونس قد أكملت مرحلة الانتخابات الرئاسية، واستطاعت أن تحقق العبر والقدرة على تحقيق التداول السلمي على السلطة في أول عقبة لها بعد الدستور، وهو وفاة الرئيس "الباجي قائد السبسي" دون أن يكمل عهده الرئاسية، ما يعني أن النخب التونسية استطاعت إدارة هذه المرحلة الحساسة وفق ما ينص عليه الدستور.

1.4 الأزمة السياسية بين مؤسسات الدولة في تونس: بدأ الصراع على الصلاحيات بين رئيس الجمهورية من جهة، وكل من مجلس النواب ورئيس الحكومة من جهة ثانية يظهر للعلن خاصة عندما طلب رئيس الجمهورية من كتل البرلمان عدم منح الثقة لحكومة "هشام المشيشي" بعد تراجع الرئيس عن ترشيحه خاصة عندما أبدى تمسكه بتشكيل حكومته، وهو من صلاحياته الدستورية،⁴¹ وتعمقت الأزمة أكثر إثر التعديل الحكومي، والذي استبعد بمقتضاه رئيس الحكومة الوزراء المحسوبين على "قيس سعيد"، الأمر الذي قابله رئيس الجمهورية بالرفض والامتناع عن دعوة الوزراء الجدد لأداء اليمين الدستورية أمامه رغم أن مجلس الشعب منحهم الثقة.

ونتيجة لذلك تكرست القطيعة بين رأسي السلطة التنفيذية في تونس، وما زاد في تعميق الأزمة عدم مصادقة الرئيس على قانون تعديل انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذي أجاز مجلس نواب الشعب بأغلبية مريحة، وهنا يمكن الحديث عن الثقافة السياسية الديمقراطية التي يجب أن تتزود بها النخب السياسية في مرحلة بدايات النظام الديمقراطي وإنشاء المؤسسات بعد الانتقال والذي يتطلب توفر عنصرين في ثقافة النخب وهما⁴²:

- قبول مبدأ المواطنة وما يترتب عليه من حقوق سياسية وحريات مدنية وواجبات.

- الالتزام بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية.

والملاحظ أن هذا لم يتوفر من خلال ما قام به رئيس الجمهورية "قيس سعيد" من إجراءات تجاه رئيس الحكومة ومجلس نواب الشعب، وعلى وقع الأزمة السياسية الدستورية التي تعيشها تونس بين رئيس الجمهورية ورئيسي الحكومة ومجلس نواب الشعب، أعلن الرئيس التونسي "قيس سعيد" يوم 25 يوليو 2021 عن مجموعة من القرارات وهي:⁴³

- عزل رئيس الحكومة "هشام المشيشي".

- توليه السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس حكومة يعينه رئيس الجمهورية بنفسه.

- رئاسة النيابة العامة.

- تجميد عمل مجلس النواب بثلاثين يوما.

- رفع الحصانة عن نواب مجلس الشعب.

وبرر رئيس الجمهورية "قيس سعيد" قراراته المتخذة أنها تستند إلى الفصل 80 من الدستور والذي ينص على " لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب..."⁴⁴ كما ينص الفصل 80 في الفقرة الثانية ... "يعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب كما لا يحوز له تقديم لائحة لوم ضد الحكومة..."

وهنا يمكن الإشارة إلى أن قرارات الرئيس "قيس سعيد" لم تكن مفاجئة نظرا لخطاباته السياسية أثناء الحملة الانتخابية وحتى أثناء توليه الحكم، والتي كانت تشكك في جدوى الديمقراطية التمثيلية، والتشكيك في الأحزاب السياسية،⁴⁵ وهو ما يؤشر إلى طبيعة الدور المنوط بالنبخة في عملية الانتقال الديمقراطي ومدى قدرتها على الدفع أو عرقلة العملية من خلال ما تتمتع به من ثقافة سياسية.

2.4. مواقف النخب التونسية من قرارات الرئيس:

ما أن أعلن الرئيس "قيس سعيد" عن قراراته حتى عبرت النخب التونسية عن رفضها لهذه القرارات، واعتبر الكثير أن ما قام به رئيس الجمهورية مخالف لدستور، وأن الإجراءات التي قام بها تعد انقلابا على الدستور. حيث يرى أستاذ القانون الدستوري "عياض بن عاشور" أن اللجوء إلى الفصل 80 من الدستور في الوضع الحالي يعتبر مخالف تماما وبشكل صريح لمقتضيات الدستور التونسي من الناحية الشكلية والجوهرية، حيث لا يوجد خطر داهم لكيان الوطن وأمن البلاد واستقرارها هذا من الناحية الجوهرية أما من الناحية الشكلية فرأى أنه من الضروري التثبت

من قيام رئيس الجمهورية باستشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، إضافة إلى عدم وجود رئيس المحكمة الدستورية.⁴⁶

كما اعتبرت الجمعية التونسية للقانون الدستوري أن قرار الرئيس تحميد جميع اختصاصات مجلس النواب لا يدخل ضمن التدابير الاستثنائية وأكدت على أن الفصل 80 ينص على حالة انعقاد دائم للمجلس طيلة هذه الفترة.⁴⁷

وعبرت الأحزاب السياسية رغم اختلاف توجهاتها الحزبية والإيديولوجية عن رفضها لتلك الإجراءات، باستثناء حزب واحد، حيث وصفت (حركة النهضة) أن ما جرى هو قرارات لا سند لها من القانون والدستور، ووصف (ائتلاف الكرامة) قرارات "قيس سعيد" بأنها انقلابا خطيرا وفاضحا على الشرعية الدستورية، أما (التيار الديمقراطي) قال إنه يختلف مع تأويل الرئيس للفصل 80 وأنه يرفض ما ترتب عنه من قرارات وإجراءات خارج الدستور، في حين وصف (حزب العمال) تلك القرارات بأنها خرق واضح للدستور، وتدشن مسار انقلاب من جديد. في حين انفردت حركة الشعب وهي حزب قومي بتأييد القرارات التي أصدرها الرئيس واعتبرتها طريقا لتصحيح مسار الثورة.⁴⁸

أما الاتحاد التونسي للشغل فقد اتخذ موقف التحفظ حيث ساند التحركات الاجتماعية والشعبية السلمية، ومنبها عن ضرورة الحرص والتمسك بالشرعية الدستورية في أي إجراء يتخذ.⁴⁹

في حين التزمت المؤسسة العسكرية الصمت ولم تصدر أي بيان حول موقفها من الإجراءات التي اتخذها الرئيس ولا حول مهمتها في هذه المرحلة، إلا أنها تولت إغلاق مجلس النواب وقصر الحكومة ومبان إدارية أخرى وسيرت دوريات محدودة في بعض المناطق، ومنعت رئيس مجلس النواب من دخول مبنى مجلس الشعب بحجة صدور تعليمات عليا.⁵⁰

ما يلاحظ في هذه المرحلة هو عدم إجماع النخب من موقفها حول الإجراءات التي اتخذها الرئيس "قيس سعيد" ودخلت النخب التونسية في لعبة صفرية، لم تستطع فيها إدارة صراعاتها بطرق تفاوضية، ولم تكن مستعدة للوصول لحلول وسط لا تؤثر على المسار الانتقالي الذي تعثر ودخلت فيه تونس إلى حالة من الغموض أثرت على حالة الاستقرار السياسي وأدت بالرئيس لحل مجلس النواب، وتعليق العمل بالدستور وإلغاء هيئة مراقبة دستورية القوانين، إضافة إلى توليه السلطتين التشريعية والتنفيذية.

5. الخاتمة:

يمكن أن تؤكد الدراسة على دور النخب في دفع أو عرقلة العملية الانتقالية فموقف النخب ومدى قدرتها على إدارة خلافاتها السياسية واختلافاتها الإيديولوجية من شأنه أن يلعب دورا حاسما في عملية الانتقال الديمقراطي، فتمتع النخب بقبالية الحوار والمساومة والتوصل إلى تسوية الصراعات بطرق سلمية يساهم في بناء مؤسسات ديمقراطية.

حيث كانت نخب النظام السابق في تونس مستعدة للتوصل إلى حلول وسط بعد سقوط الرئيس الأسبق "بن علي"، وكانت المعارضة أيضا لها نفس الاستعداد مما ساهم في إنجاز الدستور وإجراء الانتخابات وبناء مؤسسات دستورية، وأن النخب لها قدرة على تسوية خلافاتها ضمن الدستور مما ساهم في عملية الانتقال الديمقراطي. إلا أنه مع وصول "قيس سعيد" للحكم في 2019 بدأت حالة التوتر بين النخب التونسية وانتقل الصراع من المواقف السياسية إلى تعطيل المؤسسات الدستورية، ودخلت النخب في لعبة صفرية لم تستطع فيها إدارة خلافاتها بطرق دستورية ولم تكن مستعدة لتقديم حلول وسط، وافترقت إلى ثقافة الحوار والتفاوض والمساومة البراغماتية وهو ما عرقل عملية الانتقال الديمقراطي، وأدخل تونس في حالة عدم الاستقرار السياسي.

في الأخير يمكن القول أن النخب السياسية كان لها الدور الحاسم في عملية الانتقال الديمقراطي خاصة في مرحلة التأسيس الأولى أين تم الاتفاق بين النخب القديمة والجديدة على كيفية انتقال الحكم وبناء مؤسسات دستورية تساهم في عملية الانتقال الديمقراطي، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية نلاحظ كيف كان للنخب الدور في عرقلة عملية الانتقال الديمقراطي وعدم قدرتها على التفاوض والاتفاق في ما بينها على الحفاظ على مكتسبات العملية الديمقراطية ويظهر ذلك في مرحلة الرئيس "قيس سعيد"، أين تم حل مجلس نواب الشعب والانقلاب على الدستور، ودخول البلاد في حالة من عدم الاستقرار السياسي.

6. الهوامش:

- 1 حكيّم حمودة، تونس الاقتصاد السياسي للثورة، ترجمة عبد العزيز الجري، ط1، تونس، 2016، ص176.
- 2 المرجع نفسه.
- 3 عبد الرزاق المختار، في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالا. مجلة سياسات عربية. العدد 30، يناير 2018، ص 52.
- 4 المرجع نفسه.
- 5 عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2020، ص453.
- 6 شاران غريوال، ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، ورقة مقدمة في إطار مشروع إعادة النظر في العلاقات المدنية-العسكرية 2014-2015: الحوكمة السياسية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية، 2016، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ص 3.
- 7 المرجع نفسه.
- 8 المرجع نفسه.
- 9 إبراهيم اسعدي، دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011، ص 5.
- 10 نور الدين جبنون، دور الجيش في الثورة التونسية، في مجموعة مؤلفين: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، بيروت، ص 343.

- 11 المرجع نفسه، ص 344.
- 12 المرجع نفسه، ص 346 .
- 13 عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، الدوحة، قطر، 2012، ص 291.
- 14 عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016، ص74.
- 15 عبد اللطيف الحناشي، الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، في مجموعة مؤلفين: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، بيروت، ص 183.
- 16 المرجع نفسه، ص 219.
- 17 المرجع نفسه، ص 220.
- 18 المرجع نفسه، ص 222.
- 19 المرجع نفسه، ص 223.
- 20 المرجع نفسه، ص 225.
- 21 المرجع نفسه، ص 227.
- 22 المرجع نفسه، ص 229.
- 23 المرجع نفسه، ص 230.
- 24 عميرة عليّة الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، في مجموعة مؤلفين: الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2014، ص 78.
- 25 عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 231.
- 26 عميرة عليّة الصغير، مرجع سابق، ص 79.
- 27 عفيفة المناعي، الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي، ورقة بحثية مقدمة في إطار برنامج دعم البحث العربي، جانفي 2016، مبادرة الاصلاح العربي، ص 7.
- 28 عزمي بشارة، مرجع سابق، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، ص 187.
- 29 عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 236.
- 30 عميرة عليّة الصغير، مرجع سابق، ص 81.
- 31 الحنفي الفريضي، قوى الثورة التونسية المحاماة نموذجاً، مجمع الاطرش، تونس، ط1، 2019، ص 74.
- 32 عبد الواحد المكّي، المسار الانتخابي في الانتقال الديمقراطي بتونس، ط1، 2012، تونس، ص 29.
- 33 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، أمر رقم 582 لسنة 2011، ص 744، عدد 37.
- 34 منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، مجمع الاطرش للكتاب المختص، تونس، ص73.
- 35 عزمي بشارة، مرجع سابق، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، ص 543.
- 36 المرجع نفسه، ص 544.

37 المرجع نفسه.

38 محمد الهادي الأخرى، الحوار الوطني 25 جانفي 2011-20 نوفمبر 2014 مسار مفتوح، ط 1، 2016، ص 81.

39 عزمي بشارة، مرجع سابق، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، ص 545.

40 الفصل 84، دستور الجمهورية التونسية، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2017، ص 24.

41 وحدة الدراسات السياسية، الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه وحيثياته ومآلاته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 1.

42 عزمي بشارة، مرجع سابق، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، ص 419.

43 الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه وحيثياته ومآلاته، مرجع السابق، ص 2.

44 للاطلاع على الفصل 80 من الدستور التونسي، أنظر دستور الجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص 23.

45 وحدة الدراسات السياسية، الفصل 80 من الدستور وإعلان الحالة الاستثنائية في تونس: قراءة قانونية- دستورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 4.

46 الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه وحيثياته ومآلاته، مرجع سابق، ص 3.

47 المرجع نفسه.

48 المرجع نفسه، ص 3، 4.

49 المرجع نفسه، ص 4.

50 وحدة الدراسات السياسية، الجيش والانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 4.

7. قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. الأخرى محمد الهادي، الحوار الوطني 25 جانفي 2011-20 نوفمبر 2014 مسار فتويج، ط 1، 2016.

2. اسعدي إبراهيم، دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011.

3. بهومي منعم، المؤسسات السياسية في المرحلة الإنتقالية التونسية، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس.

4. بشارة عزمي، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2020.

5. (—)، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، الدوحة، قطر، 2012.

6. جبنون نور الدين، دور الجيش في الثورة التونسية، في مجموعة مؤلفين: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2012.

7. بن حمودة حكيم، تونس الاقتصاد السياسي للثورة، ترجمة عبد العزيز الجري، ط 1، تونس، 2016.

8. الحناشي عبد اللطيف، الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، الدوحة 2012.
9. دستور الجمهورية التونسية، مجمع الاطرش للكتاب المختص، تونس، 2017.
10. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، أمر رقم 582 لسنة 2011، ص 744، عدد 37.
11. الصغير عميرة علي، الثورة التونسية في عامها الثالث، في مجموعة مؤلفين: الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2014.
12. العامري عصام فاهم، المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016.
13. غريوال شاران، ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، ورقة مقدمة في إطار مشروع إعادة النظر في العلاقات المدنية-العسكرية 2014-2015: الحوكمة السياسية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 2016.
14. الفريضي الحنيفي، قوى الثورة التونسية المحاماة نموذجاً، مجمع الاطرش، تونس، ط1، 2019.
15. المختار عبد الرزاق، في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالا. مجلة سياسات عربية، العدد 30، يناير 2018.
16. المكني عبد الواحد، المسار الانتخابي في الانتقال الديمقراطي بتونس، تونس، ط1، 2012.
17. المناعي عفيفة، الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي، ورقة بحثية مقدمة في إطار برنامج دعم البحث العربي، مبادرة الاصلاح العربي، 2016.
18. وحدة الدراسات السياسية، الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه وحيثياته ومآلاته، 2021.
19. (—، —)، الفصل 80 من الدستور وإعلان الحالة الاستثنائية في تونس: قراءة قانونية- دستوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
20. (—، —)، الجيش والانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.